التطور في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م

م.م .زهره جابر شاهر
مديرية تربية النجف الاشرف–وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: العراق الجمهوري، البنية السياسية، البنية الاقتصادية، التغير الاجتماعي

الملخص:

شهد العراق تحولًا جذريًا في تاريخه الحديث بعد انقلاب 14 تموز 1958م، الذي أنهى الحكم الملكي وأسس النظام الجمهوري بقيادة عبد الكريم قاسم. وقد انعكس هذا الانقلاب على البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل واسع، إذ أعاد تشكيل الدولة ومؤسساتها، وأحدث تغييرات عميقة في تركيبة السلطة والعلاقات المجتمعية.

لكن رغم هذه التحولات، واجهت الجمهورية الوليدة تحديات كبيرة، منها التوترات السياسية بين القوى المتصارعة، والانقسامات الأيديولوجية، والتدخلات الإقليمية والدولية، مما أدى إلى عدم استقرار سياسي دائم.

المقدمة:

كان انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق نقطة فاصلة في تاريخ البلاد، ولكنه لم يكن التحول الذي كان يأمل فيه الكثيرون. ورغم أن الانقلاب جاء تحت شعار القضاء على النظام الملكي الفاسد وإقامة جمهورية جديدة، إلا أن الواقع كان بعيدًا عن الطموحات الشعبية. فقد تسببت عملية التغيير الجذري في تدهور الوضع السياسي والاجتماعي في البلاد، اذ عانت الدولة من الفوضى السياسية والاضطرابات الداخلية.

بعد الإطاحة بالملكية، تم تقييد الحريات بشكل كبير، وفرضت قيود قاسية على النشاطات السياسية والاجتماعية. وانتهت التعددية الحزبية التي كانت جزءًا من النظام السابق، لتتحول الحياة السياسية إلى حالة من الاستقطاب الحاد والصراعات بين القوى المختلفة. كما أن حكم العسكر الذي جاء بعد الانقلاب لم يحقق الاستقرار، بل خلق بيئة من القمع والرقابة على وسائل الإعلام، مما أدى إلى تراجع حقوق الإنسان وحرية التعبير.

لم يكن للانقلاب أي تأثير إيجابي ملموس. بل زادت الأزمات الاقتصادية وتفاقمت مشاكل الفقر والبطالة، بينما كان الحكم الجديد منشغلًا بالصراعات الداخلية بدلاً من التركيز على

تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين. وعلى الرغم من وعود الانقلابين بالتحرر من الهيمنة الأجنبية، إلا أن العراق وجد نفسه يدخل في دائرة من التبعية السياسية والاقتصادية الجديدة.

أولًا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كون انقلاب 14 تموز 1958م يشكّل نقطة تحول مفصلية في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي للعراق المعاصر. فقد أنهى الحكم الملكي وأقام النظام الجمهوري، مما أدى إلى تغييرات جوهرية في بنية الدولة ومؤسساتها. وتكمن الأهمية في تحليل هذه التحولات لفهم جذور التحديات التي واجهها العراق لاحقًا، ولتسليط الضوء على تأثير الانقلاب في رسم ملامح الدولة الحديثة.

ثانيًا: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى أثّر انقلاب 14 تموز 1958م على البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق؟

وتنطوي هذه المشكلة على أسئلة فرعية، منها

كيف تغيّر شكل النظام السياسي بعد الانقلاب؟

ما هي أبرز الإصلاحات الاقتصادية التي تبنّتها الحكومة الجديدة؟

كيف انعكست التغيرات السياسية والاقتصادية على البنية الاجتماعية والعلاقات المجتمعية؟

ثالثًا: أهداف الدراسة:

1. تحليل التحولات السياسية بعد انقلاب 14 تموز 1958م.
2. دراسة السياسات الاقتصادية التي اتُّبعت في العهد الجمهوري المبكر.
3. الوقوف على التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع العراقي.
4. تقييم نتائج هذه التحولات على الاستقرار السياسي والاجتماعي لاحقًا.

رابعًا: فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن انقلاب 14 تموز 1958م أدى إلى تغييرات جذرية في بنى الدولة العراقية، غير أن هذه التغييرات لم تؤسس لاستقرار طويل الأمد بسبب غياب التوافق السياسي واحتدام الصراعات الأيديولوجية

خامساً: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع الوقائع والأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق بعد عام 1958، وتحليل طبيعة التغيرات التي طرأت على بنية الدولة والمجتمع، والاستفادة من الوثائق والمصادر الأكاديمية والروايات التاريخية المعاصرة.

سادساً: الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

الإطار الزماني: يبدأ من تاريخ الانقلاب في 14 تموز 1958م ويمتد حتى سقوط نظام عبد الكريم قاسم في 8 شباط 1963م، مع الإشارة إلى بعض التطورات اللاحقة ذات الصلة.

الإطار المكاني: يركز على العراق بوصفه مسرحًا للأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية موضوع البحث.

قسم البحث إلى مقدمة ومبحثين، تناول المبحث الأول التطورات في البنى السياسية بعد الانقلاب، أما المبحث الثاني فكان عن التطور في البنية الاقتصادية والاجتماعية بعد انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨.شمل اولا:المجال الاقتصادي .ثانيا/ المجال الاجتماعي. وقد استند البحث إلى مجموعة من المصادر التاريخية الموثوقة، من أبرزها كتاب "ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بالعراق" للمؤلف ليث عبد الحسن الزبيدي، وكتاب "ثورة وزعيم: ثورة ١٤ تموز العراقية وعبد الكريم قاسم" للمؤلف عبد الخالق حسين، حيث قدمت هذه المصادر تنوعًا في الرؤى والمعلومات، وأسهمت في إثراء الموضوع رغم اختلافها في أهمية وتحليل المعلوماتثم خاتمة ثم المصادر والمراجع.

المبحث الأول: التطورات في البنى السياسية بعد الانقلاب:

إن انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، الذي أطاح بالنظام الملكي في العراق، شكل نقطة تحول حاسمة في تاريخ البلاد، لكنه لم يكن خاليًا من العواقب السلبية التي طالت الاستقرار السياسي والاجتماعي وعلى الرغم من الوعود بالتغيير والإصلاح فقد جلب الانقلاب سلسلة من الاضطرابات والصراعات الداخلية .

حقق نظام السياسة الداخلية الذي جاء به الانقلاب تغييرات اذ تم الاطاحة بالنظام الملكي وأقيمت الجمهورية وشارك الشعب في نشاطات الأحزاب السياسية وتم إطلاق سراح السجناء السياسيين، ومنح حريات العمل النقابي والسياسي والثقافي[١].

كما عزز الاستقلال السياسي من خلال إصدار الدستور المؤقت الذي صاغته لجنة وزارية شكلت بقرار وزاري في ٢٧ تموز ١٩٥٨، والذي وُضع من أجل تثبيت قواعد الحكم وتنظيم

الحقوق والواجبات لجميع المواطنين في فترة الانتقال إلى أن يتم تشريع دستور دائم واحتوى الدستور المؤقت على ٢٨ مادة [٢].

كما ألغت حكومة الانقلاب سياسة الانحياز نحو الغرب والتحالفات العسكرية[3]، واعتمدت سياسة الحياد وفي عام ١٩٦١، تم إصدار قانون الجمعيات، وبموجبه تم منح إجازة للأحزاب السياسية ووُضعت الأسس لإلغاء الطائفية والتمييز [4].وتم تشكيل الوزارات اذ تولى عبد الكريم قاسم رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع، وعبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وناجي طالب وزارة الشؤون الاجتماعية أما الوزارات الأخرى فقد أسندت إلى المدنيين من زعماء الحركة الوطنية[5].

كما استطاعت الحكومة تحقيق نتائج ذات بُعد قومي ودولي فعلى مستوى السياسة العربية والمواقف القومية، أعلنت اعترافها بالجمهورية العربية المتحدة، ودعمت حركات التحرر في الوطن العربي ماديًا ومعنويًا [6].

تم تخصيص نسبة ٢٪ من الميزانية العراقية لدعم الثورة الجزائرية، اذ قامت بتخصيص دعم مادي لهذا الهدف وكان العراق من أولى الدول التي اعترفت بولادة الجمهورية الجزائرية [7].

ساعدت حكومة الانقلاب الإمارات العربية، ودعمت نضال المواطنين اللبنانيين ضد حكومة كميل شمعون والتدخل الأمريكي كذلك عملت على تأسيس جيش التحرير الفلسطيني، وقدمت فرصًا أمام الشباب الفلسطيني للتدريب والعمل في الجيش الفلسطيني من خلال فتح المجاميع العراقية وانسحبت من الاتحاد الهاشمي مباشرة بعد قيام الانقلاب [8].

أما في السياسة الخارجية، في بادئ الامر حرر انقلاب ١٤ تموز عام ١٩٥٨ سياسة العراق الخارجية من الهيمنة والتوجهات الخارجية، وأصبحت موجهة نحو تحقيق مصالح العراق والعرب، فضلاً عن تعزيز مفاهيم الحرية والسلام على المستوى العالمي لكن في النهاية توجهت الحكومة نحو الصراعات الداخلية والانقلابات التي اهلكتها كما تبنت حكومة الانقلاب سياسة دولية لدعم حركات التحرر ضد الاستعمار، اذ قدمت لها الدعم المعنوي عبر تأييدها في الأمم المتحدة، خاصة أمام لجنة مكافحة الاستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى تقديم دعم مالي يتراوح بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ دينار سنويًا [9].

تمكنت الانقلاب من الحصول على تأييد معظم الدول الأجنبية التي كانت تربطها علاقات ودية مع النظام الملكي، وذلك بعد أن أعلن عبد الكريم قاسم التزام العراق باحترام تعهداته وفق

الاتفاقيات فضلا عن الامتيازات الدولية، مما أدى إلى إعلان العديد من الدول اعترافها بالنظام الجديد [10].

كما قرر العراق الانسحاب من حلف بغداد في ٢٤ آذار ١٩٥٩، ولم تتوقف حكومة الانقلاب عند هذا الحد، بل لعبت دورًا في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) [11]، وتوقيع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية كما أنجزت الحكومة العراقية العديد من الإصلاحات في المجالات الاجتماعية والثقافية، بدءًا من إعادة المعلمين والتلاميذ والموظفين المفصولين إلى وظائفهم . [12]

تبين أن انقلاب ١٤ تموز عام ١٩٥٨ قد نجح، إلى حد ما، في تغيير وجهة العراق من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، اذ اتخذت الحكومة الجديدة خطوات هامة في تحقيق الاستقلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي للعراق، إلى جانب إرساء الحريات الأساسية. ومع ذلك، بدأت حكومة الانقلاب تشهد انحرافًا في مسارها، نتيجة لظهور صراع على السلطة بين عبد الكريم قاسم وعبد السالم عارف، مما أدى إلى انفراد قاسم بالسلطة واندلاع اضطرابات سياسية [13].
كان من المتوقع بعد الانقلاب أن يتم الإعلان عن تشكيل مجلس قيادة الثورة وفقًا للاتفاقات المبدئية، بالإضافة إلى التفكير في الوحدة معالجمهورية العربية المتحدة لكن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف استمرا في التنازع على السلطة، مما دفعهما إلى إبعاد الضباط الأحرار عن المناصب القيادية وتعيين أفراد جدد يهدفون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية المتعلقة بالسلطة ويظهر انحراف عبد الكريم قاسم عن مسار الانقلاب عندما أعلن انفصال العراق عن الاتحاد العربي الموحد وبدت هذه الانقسامات واضحة عندما سافر عبد السلام عارف إلى دمشق للقاء جمال عبد الناصر، وتباحثا في قضايا عدة دون الرجوع إلى عبد الكريم قاسم، الذي كان أعلى منه رتبة، فقد قرر عبد الكريم قاسم تقليص صلاحيات عبد السلام عارف [14] . ومن ثم، قام بإبعاده نهائيًا من العراق، حيث تم عزله من المناصب التي كان يشغلها وأُمر بالنفي كسفير إلى جمهورية ألمانيا[15].

دفع هذا الانفراد بالسلطة العديد من الضباط إلى التكتل للقيام بانقلاب على السلطة، اذ قاد عبد الوهاب الشواف في الموصل حركة ضد حكومة الانقلاب وقرروا تنفيذها في ٨ آذار عام ١٩٥٩، لكنها باءت بالفشل، إذ قامت قوات الجيش بقمعها بشكل عنيف، وأُعدم المشاركون في الانقلاب مثل ناظم الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سري [16]. أما الحزب الشيوعي، فقد دعم عبد الكريم قاسم في محاولة انقلاب الشواف، مما دفعه إلى الاعتماد المتزايد على هذا الحزب،

الأمر الذي ساهم في تعزيز نفوذه على الشعب والجيش [17]. لكن نفوذ الحزب الشيوعي لم يستمر طويلاً، وذلك بسبب أحداث العنف التي وقعت في كركوك، والتي أسفرت عن مقتل ٧٩ شخصًا، وكان للشيوعيين دور بارز فيها هذا الأمر أثار استياء عبد الكريم قاسم، مما دفعه للقيام بسلسلة من الاعتقالات والمطاردات الواسعة ضد الشيوعيين [18].

اعتبر حزب البعث أن السبيل الوحيد لتغيير الوضع في العراق يكمن في اغتيال عبد الكريم قاسم والانقلاب ضده ، فقاموا بمحاولة اغتياله في عام ١٩٥٩ بعد فترة قصيرة من إعدام الضباط المسؤولين عن محاولة ثورة الشواف في الموصل، لكن محاولة الاغتيال باءت بالفشل، اتخذ عبد الكريم قاسم إجراءات انتقامية ضد معارضيه، حيث أنشأ "محكمة الشعب" التي ترأسها ابن عمه عباس فاضل المهداوي، والتي عُرفت باسم "محكمة المهداوي". كما تفاقم الوضع بسبب تمرد الأكراد في عام ١٩٦١، حيث كان زعماء الحزب الكردستاني الذين أيدوا عبد الكريم قاسم في بادىء الامر يأملون في الحصول على حكم ذاتي ضمن إطار الجمهورية العراقية، وهو ما رفضه عبد الكريم قاسم. وفي عام ١٩٦١، قام بفصل الموظفين الأكراد من وظائفهم واعتقالهم، كما شدد الحملة العدوانية ضد الأكراد الذين حملوا السلاح في عام ١٩٦١ دفاعًا عن أنفسهم ضد الجيش الذي ارتكب مجازر شنيعة بحقهم [19].

أدى ذلك إلى تدهور العلاقة بين الأحزاب السياسية والشعب العراقي عمومًا مع سياسات عبد الكريم قاسم الداخلية والخارجية، خاصة فيما يتعلق بعزل العراق عربيًا ودوليًا، وتورطه في صراع غير مجدٍ مع الكويت ومطالبته بضمها. حيث حشد قوات على الحدود العراقية مباشرة بعد استقلال الكويت عام ١٩٦١، مما أدى إلى الفوضى والاضطرابات، وانتهت هذه الأحداث بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الذي أسفر عن إعدام عبد الكريم قاسم [20].

المبحث الثاني: التطور في البنية الاقتصادية والاجتماعية بعد انقلاب ١٤ تموز عام ١٩٥٨م ويتضمن :

اولا:الجانب الاقتصادي:

كان للمجال الاقتصادي بعد الانقلاب تغيرات واسعة اذ ألغت حكومة الانقلاب الامتيازات البترولية في العراق باستثناء المناطق المستقلة فعلاً كما أصدرت الحكومة قانونًا في عام ١٩٦١ يحرر ٩٩.٥٪ من الأراضي العراقية من سيطرة شركات النفط العالمية، وأسست قانونًا خاصًا بشركات النفط الوطنية كما أرسلت الحكومة آلاف البعثات الدراسية إلى الخارج، لاسيما في مجالات هندسة النفط [21]. كما قامت بتحرير الدينار العراقي وفك ارتباطه بالجنيه الإسترليني،

مما أدى إلى نهاية الهيمنة الاقتصادية البريطانية التي استمرت منذ فترة الانتداب البريطاني للعراق في أوائل العشرينات [22]. علاوة على ذلك، وقعت حكومة الانقلاب اتفاقية تعاون مع الاتحاد السوفيتي، بموجبها حصل العراق على ٥٥ مليون دينار عراقي بفائدة منخفضة بلغت ٢.٥٪ سنويًا، وذلك لتمويل مشاريعه الاقتصادية [23].

عمل الانقلاب على معالجة وإصلاح مظاهر التخلف التي عانى منها القطاع الزراعي، وسعى للتخفيف من المعوقات التي أعاقت التنمية الزراعية اذ تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958، الذي استهدف تصفية العلاقات شبه الإقطاعية، وتقليص الملكيات الزراعية الكبيرة، وتوزيع الأراضي على الفلاحين، يعد هذا القانون خطوة جوهرية نحو إضعاف النفوذ الإقطاعي في العراق، وساهم بشكل كبير في تحسين أوضاع الفلاحين من خلال تمكينهم من امتلاك الأراضي والعمل على تطوير القطاع الزراعي.

يمكن ملاحظة المبادئ الأساسية التي تضمنها قانون الإصلاح الزراعي من خلال النقاط التالية:[24]

١. تحديد الحد الأعلى للملكية الزراعية والاستيلاء على الفائض مقابل تعويض عادل.

٢. توزيع الأراضي بملكية صغيرة على الفلاحين مقابل بدل مادي، وتنظيم العلاقات الزراعية بينهم على أسس تعاونية.

٣. تنظيم العلاقات بين الفلاحين والمالكين، وتحديد حصصهم من الإنتاج في القطاع الزراعي الخاص.

٤. تحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين، مع السماح لهم بتأسيس تعاونيات واتحاد مركزي.[25]

سعى القانون لتحقيق الأهداف الطموحة التي تمحورت حول القضاء على الإقطاع كوسيلة للإنتاج ونمط حياة، وتعزيز الإنتاج الزراعي، وتغيير أسس العلاقات الإنتاجية، وإزالة كافة المعوقات التي قد

تعترض ذلك، إلا أن القانون تعرض لعدد من الانتقادات والتحديات فقد تسببت الأخطاء في تطبيق بعض الأحكام، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة للفلاحين، وكثرة عدد المالكين، واستمرار العلاقات شبه الإقطاعية، في تقليص فعالية القانون كما أن تردي الواقع الصحي والثقافي للفلاحين أسهم في انخفاض الإنتاجية الزراعية ونتيجة لهذه العوامل، تراجع إسهام الزراعة في الدخل القومي ليصل إلى ٢٤٪ في عام ١٩٦٠، بعد أن كان ٢٩٪ في عام ١٩٥٣.[26]

أدت هذه الأوضاع إلى فشل جهود التنمية الزراعية وظهور مسألة الاعتماد على إيرادات النفط في تمويل مشروعات التنمية .[27]

إن القطاع الصناعي يعد من القطاعات الأساسية التي لا تقل أهمية عن القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي بناءً على ذلك عمل النظام السياسي خلال هذه الحقبة على إجراء تغييرات هيكلية في هذا القطاع بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وبما يخدم المرحلة الانتقالية التي كان يمر بها المجتمع العراقي ومن بين تلك الإجراءات تم تأسيس وزارة الصناعة بالإضافة إلى زيادة رأس مال المصرف الصناعي ليصل إلى عشرة ملايين دينار كما تم إصدار قانون التنمية الصناعية في عام ١٩٦١ الذي تضمن حوافز مشجعة للمستثمرين ذوي المدخولات الكبيرة بهدف تحفيزهم على توجيه استثماراتهم داخل البلاد.[28]

أبرز أحداث هذه الفترة انفتاح العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية للعراق مع الدول الاشتراكية، ولاسيما مع الاتحاد السوفيتي، اذ كان الاتحاد السوفيتي ثاني دولة تعترف بالجمهورية العراقية بعد الجمهورية العربية المتحدة.[29]اذ أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفيتي، اذ وصل السفير السوفيتي إلى بغداد في ٧ آب ١٩٥٨، وهو ما مثل نقطة تحول في تعزيز العلاقات بين البلدين وقد ساهم في تقوية هذه العلاقات توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي، التي تم توقيعها في ١٦ آذار ١٩٥٩ في موسكو، من وفد عراقي برئاسة إبراهيم كبة وزير الاقتصاد وكانت هذه الاتفاقية عاملاً مهماً في تطوير الصناعة الوطنية، حيث نصت على إنشاء مصانع ومعامل لتلبية احتياجات العراق في مختلف المجالات، فضلاً عن الاستفادة من الخبراء السوفيتيين في تدريب الكوادر العراقية.[30] لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، كان من واجب حكومة الانقلاب فك ارتباط العراق الاقتصادي بالمصالح البريطانية والدول الغربية، من خلال تحرير الاقتصاد العراقي من سيطرة بريطانيا على التجارة الخارجية وبعد انقلاب ١٤ تموز، أصبح التعامل التجاري يقوم على أساس المصلحة المشتركة، لاسيما مع الدول الاشتراكية وقد شهدت التجارة الخارجية تقلبات في قيمتها بسبب زيادة الاستيرادات نتيجة قصور الإنتاج المحلي وضعف الصناعات، إلا أن الاستيرادات انخفضت لاحقاً بسبب وفرة الإنتاج المحلي من السلع الزراعية والصناعية.[31]

ثانيا: الجانب الاجتماعي:

سعى الانقلاب إلى إحداث تغييرات اجتماعية جوهرية أثرت بعمق في حياة المواطنين، كان أبرزها إلغاء قانون دعاوى العشائر الذي سنّته سلطات الاحتلال البريطاني لتعزيز نفوذ رؤساء

القبائل سياسيًا وقضائيًا منح هذا القانون رؤساء العشائر صلاحيات قضائية تخولهم الفصل في القضايا المدنية والجنائية لأفراد عشائرهم، مما ساهم في تعميق الانقسام داخل المجتمع العراقي وإضعاف وحدته القانونية من خلال تكريس التمييز بين المدنيين والعشائريين.[32] إلغاء هذا القانون مثّل خطوة محورية نحو تحقيق أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية، وهو مبدأ المساواة أمام القانون، مما ساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتوحيد البنية القانونية للدولة.[33]

عمدت الحكومة أيضًا إلى تخفيض الضرائب المفروضة على الشعب، وتخفيض إيجارات السكن والمحلات التجارية، وزيادة رواتب الموظفين والعمال، كما وضعت رقابة صارمة على الأسعار، وأطلقت مبادرة لتوزيع قطع الأراضي على ذوي الدخل المحدود بهدف بناء مساكن بالإضافة إلى ذلك، تم إلغاء بيوت الطين التي كانت تحيط بالعاصمة بغداد، وتم فتح معاهد للأيتام والأطفال المشردين، كما تم تقليص ساعات العمل إلى ثماني ساعات يوميًا وقد تم تفعيل قانون الضمان الاجتماعي للعمال الذي كان قدصدر عام ١٩٥٦ ولكن لم يتم تفعيله إلا بعد الانقلاب كما شهدت البلاد توسعًا في قطاع الخدمات الصحية والتعليمية، فضلاً عن بناء الطرق والجسور وتطوير المشاريع الصناعية وتأسيس جامعة بغداد

عمل العهد الجديد على رفع مستوى المعيشة لأبناء الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة التي كانت تعاني من أوضاع اقتصادية سيئة ومستوى معيشي منخفض[34]. وقد تم تحسين أوضاعها الاقتصادية من خلال عدة قرارات مهمة، منها:

1. قرار الحكومة بمعالجة مسألة السكن وتوزيع الدور التي تنشئها الدولة على ذوي الدخل المحدود ومنتسبي الدولة.
2. تخفيض إيجارات المساكن وحق المستأجرين في البقاء في مساكنهم بتلك الأجور المنخفضة.
3. تحديد أسعار بيع المأكولات الأساسية.[35]
4. تخفيض الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية عن المواد الضرورية، اذ كانت الضرائب في العهد الملكي تفرض بشكل غير مباشر على استهلاك السلع وتداولها، مما يثقل كاهل الطبقات الشعبية ذوي الدخل المحدود. وعند وصول الثورة، تم تعديل نظام الضرائب بما يتناسب مع أهدافها لتحقيق العدالة، اذ تم تعديل ضريبة العقار، ضريبة التركات، وضريبة الدخل، وألغيت ضريبة الاستهلاك وضريبة الأرض، ليحل مكانها ضريبة مباشرة واحدة على الأراضي الزراعية.
5. تخفيض رسوم البلديات التي يتحملها الباعة والحرفيون وأصحاب الدكاكين.
6. خفض ساعات العمل للعمال وتحديدها بثماني ساعات.

تهدف هذه القرارات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لدى ابناء الشعب العراقي [36].

الخاتمة:

أن أهم ما توصلت اليه من خلال هذا البحث :

1-إن انقلاب ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق لم يكن مجرد حدث سياسي عابر، بل مثّل نقطة تحول جوهرية في تاريخ الشعب العراقي، حيث أفضى إلى تغييرات عميقة في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة .

2-اذ شهد العراق تأسيس نظام جمهوري وعلى الرغم من التحديات السياسية، بما في ذلك الصراعات بين الأحزاب وتبدل الحكومات والانفراد بالسلطة والحكم العسكري الا انه قد ساهم الانقلاب في تشكيل وعي سياسي جديد لدى الشعب العراقي.

3-أحدث الانقلاب تغييرات جذرية في هيكلة الاقتصاد العراقي واتخذت الحكومة إجراءات لتأميم العديد من الشركات، وخصوصًا في قطاع النفط، ما أدى إلى زيادة كبيرة في إيرادات الدولة وقد جرى توجيه هذه الإيرادات نحو تمويل مشاريع تنموية واسعة شملت تطوير البنية التحتية وتحسين التعليم

4-واجه العراق تحديات اقتصادية متعددة نتيجة التحولات السياسية والصراعات الإقليمية، إلا أن السياسات الاقتصادية في بعض الفترات ساهمت في تحقيق قدر من الاستقرار.

5-أما من الناحية الاجتماعية، فقد شهدت البلاد تحولات ملحوظة عقب الانقلاب، اذ ارتفعت معدلات التعليم بشكل ملحوظ، وشهدت المدن العراقية تطورًا كبيرًا ونتيجة لهذه التحولات، انتقل العديد من المواطنين من الريف إلى المدن بحثًا عن فرص أفضل في مجالي العمل والتعليم، مما ساهم في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والثقافية للبلاد ومع ذلك، لم تخلُ تلك الفترة من التحديات، إذ واجه العراق نزاعات داخلية وصراعات سياسية ألقت بظلالها على الاستقرار.

الهوامش:

1- عبد الخالق حسين، ثورة وزعيم: ثورة ١٤ تموز العراقية وعبد الكريم قاسم، ص ٥٧.

٢- ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق، (بغداد : مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٨١) ، ص ٣٣٠-٣٣١.

3. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط١، (الشريف الرضي للنشر : ١٩٩٧)، ص ٩٢.

4. عبد الخالق حسين، ثورة وزعيم: ثورة ١٤ تموز العراقية وعبد الكريم قاسم ، المصدر السابق ، ص ٥٨.

5. جلال يحيى، العالم العربي الحديث والمعاصر، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٩) ،ج3 ، ص ٦٨٢.

6. عبد الخالق حسين، منجزات ثورة ١٤ تموز،(العراق: مجلة البنية الجديدة ،العدد ٢٢٨ ، ٢٠١٥) ، ص ٧.

7. ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٨٠.

8. عبد الخالق حسين، منجزات ثورة ١٤ تموز، المصدر السابق ، ص ٨.

9. قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز عام ١٩٥٨ إلى ٨ شباط عام ١٩٦٣، ط١، (القاهرة: مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٨)، ص ٥١٥.

10 مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

11. عبد الخالق حسين، منجزات ثورة ١٤ تموز ، المصدر السابق، ص ٥٧.

12. أوريبل دان، العراق في عهد قاسم (تاريخ سياسي)، ترجمة جرجيس فتح الله، ط١، (العراق: دار آراس للطباعة والنشر ، ٢٠١٢)، ص ٧٢.

13. عزيز السيد جاسم، نحو تحريفيه أوسع للفكر القومي العربي،(بيروت : ٢٠٠٥)، ص ٧٩.

14- جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم: البداية والسقوط، (المكتبة الشرقية للنشر: بغداد) ، ص ٦٠-61.

15- وليد محمد سعيد الأعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، (بغداد: دار العربية ، ١٩٧٩) ، ص ٥٥.

16- إبراهيم علوان، مشكلات الشرق الاوسط الوطن العربي ،(بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٩٧٠) ، ص ٨٠-81.

17- جمال مصطفى مردان، المصدر السابق، ص ٦٥.

18- إبراهيم علوان، المصدر نفسه، ص ٨٤.

19- ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٣٠٥-306.

20- إبراهيم علوان، المصدر السابق، ص 80-86.

21- عبد الخالق حسين، منجزات ثورة ١٤ تموز ،المصدر السابق، ص ٥٩.

22- عبد الخالق حسين، المصدر نفسه ، ص ٧.

23- حامد الحمداني، ثورة ١٤ نهوضها وانعكاسها واغتيالها ، المصدر السابق، ص ١٣٠.

24- حسن الخطيب، الإقطاع وقانون الإصلاح الزراعي، (بغداد: مطبعة الجامعة، ١٩٥٩)، الصفحات ٤-١٩.

25. مكرم الطالباني، في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق، (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٩)، ص ٣٤.

26. محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق (بصرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٦٩)، ص ٨٨ .

27. صبحي زاير السعدي، نحو تخطيط الاقتصاد العراقي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٣٠ .

28. رؤوف الفلوجي، الصناعة في العراق في ظل ثورة 17 تموز (بغداد: وزارة الصناعة، ١٩٦٨)، ص ٢٣: أمير يوسف داود يس، دور المصرف الصناعي العراقي في التنمية الصناعية (دبلوم عالي في إدارة المصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد ١٩٧٧)، ص ٣-٥.

29. هناء عبد العال الصكيان، السياسة المالية في العراق للفترة ١٩٥٠-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد (١٩٨١)، ص. ٦٣-٦٤.

30. قحطان أحمد سلمان، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد (١٩٧٨)، ص. ٢٢٦-٢٢٩.

31. سيف الدين محمد الحديثي، دور صناعة البترول في التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (١٩٧٩)، ص. ٤٣-٤٤.

32. حسين جميل، العراق الجديد (بيروت: دار منيمنة للطباعة، ١٩٥٨) ، ص٤٩.

33. محمد توفيق حسين، نهاية الإقطاع في العراق (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٨)، ص ٦٩.

34 حامد الحمداني ،المصدر السابق، ص 123-124.

35. فلاح ياسر العنيسي، دراسات في التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال (بغداد: دار المتنبي، ١٩٦٤)، ص ١٢.

36. حسين جميل، المصدر السابق ، ص ٥٤-٥٦.

المصادر والمراجع:

أولاً : المصادر

1. إبراهيم علوان، مشكلات الشرق الأوسط الوطن العربي، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٠).

2. أوريبل دان، العراق في عهد قاسم (تاريخ سياسي)، ترجمة جرجيس فتح الله، (العراق: دار آراس للطباعة والنشر، ٢٠١٢).

3. جلال يحيى، العالم العربي الحديث والمعاصر، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٩).

4. جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم: البداية والسقوط، (بغداد: المكتبة الشرقية للنشر).

5. حامد الحمداني، ثورة ١٤ تموز: نهوضها وانعكاسها واغتيالها، (بغداد، ٢٠٠٦).

6. حسن الخطيب، الإقطاع وقانون الإصلاح الزراعي، (بغداد: مطبعة الجامعة، ١٩٥٩).

7. حسين جميل، العراق الجديد، (بيروت: دار منيمنة للطباعة، ١٩٥٨).

8. رؤوف الفلوجي، الصناعة في العراق في ظل ثورة ١٧ تموز، (بغداد: وزارة الصناعة، ١٩٦٨).

9. صبحي زاير السعدي، نحو تخطيط الاقتصاد العراقي، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤).

10. عبد الخالق حسين، ثورة وزعيم: ثورة ١٤ تموز العراقية وعبد الكريم قاسم.

11. عزيز السيد جاسم، نحو تحريفية أوسع للفكر القومي العربي، (بيروت، ٢٠٠٥).

12. فلاح ياسر العنيسي، دراسات في التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، (بغداد: دار المتنبي، ١٩٦٤).

13. قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز عام ١٩٥٨ إلى ٨ شباط عام ١٩٦٣، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨).

14. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق، (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١).

15. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، (الشريف الرضي للنشر، ١٩٩٧).

16. محمد توفيق حسين، نهاية الإقطاع في العراق، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٨).

17. محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق، (بصرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٦٩).

18. مكرم الطالباني، في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق، (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٩).

19. وليد محمد سعيد الأعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، (بغداد: دار العربية، ١٩٧٩).

ثانياً : الرسائل الجامعية

1. أمير يوسف داود يس، دور المصرف الصناعي العراقي في التنمية الصناعية (دبلوم عالي في إدارة المصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد ١٩٧٧)

2.سيف الدين محمد الحديثي، دور صناعة البترول في التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩).

3.قحطان أحمد سلمان، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٨).

4. هناء عبد العال الصكيان، السياسة المالية في العراق للفترة ١٩٥٠-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩٨١).

ثالثاً: المجلات

1. عبد الخالق حسين، منجزات ثورة ١٤ تموز، (العراق: مجلة البنية الجديدة، العدد ٢٢٨، ٢٠١٥).

المصادر العربية باللغة الانكليزية

.1Ibrahim Alwan, Problems of the Middle East and the Arab Homeland, (Beirut: Al-Maktabah Al-Asriyah, .(1970

.2Uriel Dann, Iraq in the Era of Qasim (A Political History), trans. Jirjis Fattah Allah, (Iraq: Aras Publishing House, .(2012)

.3Jalal Yahya, The Modern and Contemporary Arab World, (Alexandria: The Modern University Office, .(1989

.4Jamal Mustafa Mardan, Abdul Karim Qasim: The Beginning and the Fall, (Baghdad: Al-Sharqiyah Library for Publishing.(

. Hamed Al-Hamdani, The July 145-Revolution: Its Rise, Impact, and Assassination, (Baghdad,) .(2006

.6Hassan Al-Khatib, Feudalism and the Agrarian Reform Law, (Baghdad: University Press, .(1959

.7Hussein Jamil, The New Iraq, (Beirut: Munaymina Press, .(1958

.8Raouf Al-Falluji, Industry in Iraq under the July 17Revolution, (Baghdad: Ministry of Industry, .(1968

.9Subhi Zayer Al-Saadi, Towards Planning the Iraqi Economy, (Beirut: Dar Al-Tali'a, .(1974

.10Abdul Khaliq Hussein, Revolution and Leader: The July 14Revolution and Abdul Karim Qasim..

.11Aziz Al-Sayyid Jassim, Towards a Broader Revisionism of Arab Nationalist Thought, (Beirut), .(2005

.12Falah Yasser Al-Aneesi, Studies in Economic Development and Capital Formation, (Baghdad: Al-Mutanabbi Publishing House, .(1964

.13Qahtan Ahmed Suleiman Al-Hamdani, Iraqi Foreign Policy from July 14, 1958to February 8, 1963, (Cairo: Madbouly Library, .(2008

.14Laith Abdul Hassan Al-Zubaidi, The July 14, 1958Revolution in Iraq, (Baghdad: Al-Yaqutha Al-Arabiya Library, .(1981

.15Majid Khadduri, The Republican Iraq, (Al-Sharif Al-Radhi Publishing, .(1997)

.16Muhammad Tawfiq Hussein, The End of Feudalism in Iraq, (Beirut: Dar Al-Ilm Lil-Malayeen, .(1958

.17Mahmoud Muhammad Al-Habib, Iraq's Economy, (Basra: Modern Printing House, .(1969)

.18Makram Al-Talabani, For a Radical Agrarian Reform in Iraq, (Baghdad: National Printing and Publishing Company, .(1969

.19Walid Muhammad Said Al-A'zami, The July 14Revolution and Abdul Karim Qasim in British Documents, (Baghdad: Arab House, .(1979

Second: Theses and Dissertations

.1Amir Youssef Dawood Yass, The Role of the Iraqi Industrial Bank in Industrial Development (Higher Diploma in Banking Administration, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Baghdad , .(1977

.2Saif Al-Din Muhammad Al-Hadithi, The Role of the Oil Industry in Economic Development in Iraq, Unpublished Master's Thesis, (Cairo: Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, (1979

.Qahtan Ahmed Salman, Iraqi Foreign Policy from July 14, 1958to February 8, 1963, Unpublished Master's Thesis, (Baghdad: College of Law and Politics, University of Baghdad, .(1978

4.Hanaa Abdul-Aal Al-Sakian, Fiscal Policy in Iraq for the Period 1950–1978, Unpublished Master's Thesis, (Baghdad: College of Administration and Economics, .(1981

Third: Journals

.1Abdul Khaliq Hussein, Achievements of the July 14Revolution, (Iraq: Al-Buniyah Al-Jadeedah Magazine, No. 228, 2015).

The Development in the Political, Economic, and Social Structures after the July 14, 1958 Coup

Assist Lect. Zahra Jaber Shahir

Directorate of Education, Al-Najaf Al-Ashraf

Ministry of Education

zahraaj.alhegemi@student.uokufa.edu.iq

Keywords: Republican Iraq; Political Structure; Economic Structure; Social Change

Summary:

Iraq witnessed a radical transformation in its modern history following the July 14, 1958 coup, which ended the monarchical rule and established a republican system under the leadership of Abd al-Karim Qasim. This coup had a profound impact on the political, economic, and social structures of the country, as it reshaped the state and its institutions, and brought about significant changes in the structure of power and social relations. .

However, despite these transformations, the nascent republic faced major challenges, including political tensions among competing forces, ideological divisions, and regional and international interventions, all of which contributed to ongoing political instability .